شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

حكومتنا والتقليد البعثي البغيض

تتمسك حكومتنا الميمونة بتصرفات تعوزها الشرعية والأخلاقية. وهي تصرّ عليها بعناد عجيب وغريب برغم الاعتراضات والانتقادات من محافل سياسية وإعلامية، كما لو أن الحكومة مصابة بالطرش والعمى في آن حيال هذه الاعتراضات والانتقادات.

من هذه التصرفات الاعتقال العشوائي والتعذيب النفسي والجسدي للمعتقلين، وهما مما يحرّمه تحريماً صريحاً الدستور الذي استفتي عليه الشعب قبل ست سنوات، وكذلك عرض "اعترافات" متهمين على التلفزيون، وهو ما لم ينص عليه أي قانون نافذ فضلاً عن انه عمل غير أخلاقي.

الحكومة تؤكد دائماً على لسان كبار مسؤوليها ان القضاء في بلادنا مستقل وان استقلاليته محترمة ومضمونة من جانب السلطة التنفيذية، بيد أن هذه الحكومة تناقض نفسها بنفسها إذ تتجاوز على صلاحيات السلطة القضائية باعتقال الناس من دون تصاريح قضائية كما حصل في مرات عديدة منذ نحو سنة حتى الآن مع نشطاء التظاهرات السلمية على سبيل المثال، وبعرض "الاعترافات" من دون أي سند قانوني أو قرار من السلطة القضائية.

الاعترافات المتلفزة بالذات، كما الاعتقالات العشوائية وإساءة معاملة المعتقلين، عمل غير أخلاقي تماماً، وهو يعكس شعور الحكومة بعدم ثقة الرأي العام بسلامة إجراءاتها وباستقلال السلطة القضائية. فلو كانت الحكومة واثقة من أن الشعب على قناعة باستقلال القضاء ما احتاجت إلى عرض الاعترافات تلفزيونياً.

في البلدان الديمقراطية التي تتمتع فيها السلطة القضائية بالاستقلال الحقيقي لا الشكلي، لا تعرض السلطات الحكومية اعترافات المتهمين أو المدانين حتى لو كان الأمر يتعلق بقضايا الإرهاب والأعمال المهددة للأمن الوطني، وإنما يتولى القضاء عرض نتائج التحقيق والمقاضاة بعد الانتهاء من الإجراءات التحقيقية والقضائية التي تتضمن تمكين المتهمين من توكيل محامي دفاع عنهم، فالمبدأ الثابت والمحترم في بلاد الديمقراطية الحقيقية ان المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وهذه الإدانة لا تقررها أجهزة السلطة التنفيذية وإنما السلطة القضائية.

يجب أن تُدرك الحكومة أن عرض الاعترافات عدا عن كونه عملاً غير قانوني وغير أخلاقي، لا يكرّس الثقة بها وبإجراءاتها، بل يعصف بها تماماً، فمما يثبّت هذه الثقة هو ضمان الاستقلال الكامل للسلطة القضائية وتركها تعمل وتقرر بحرية غير منقوصة.

عندما يكون الشعب واثقاً بحكومته وبسلطته القضائية، كما هي الحال في بلدان الديمقراطية الحقيقة، لا يحتاج إلى عرض الاعترافات لإقناعه بصحة وسلامة الإجراءات الحكومية والقضائية.

الاعترافات المتلفزة تقليد بغيض بدأه نظام البعث الأول بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الدموي وواصله نظام البعث الثاني بقيادة صدام حسين البعثيون، أفلا تجد حكومتنا غضاضة في السير على ذلك الدرب القذر؟ وكيف لنا أن نؤسس لنظام ديمقراطي في ظل التجاوز على القانون والأخلاق؟

إذا كانت الحكومة تحترم نفسها وتحترم من انتخبوها فلتُلزم أجهزتها ومؤسساتها بالكف عن كل الممارسات الخارجة على القانون والأخلاق.

عـــلاوي: الـــعـــراق مـــن أكـــثـــر الـــبـــلـــدان فـــســـاداً

العراقية باقية على المقاطعة: ٣ خيارات أمام العملية السياسية

عقد ائتلاف العراقية بزعامة اياد علاوي امس اجتماعا وصف بالحاسم بعد ان دخلت السجالات السياسية أسوأ مراحلها ، وتمخض اجتماع العراقية بحضور زعيمها اياد اعلاوي ،عن ثلاثة خيارات لحل الازمة من المنعطف الخطير مطالبة التحالف الوطني بتقديم مرشح جديد بدلا عن المالكي في حال فشل المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني.

□ بغداد / المدى

وانتقد زعيم القائمة الفساد المستشري في البلد معتبرا ، أن العراق أصبح من أكثر البلدان فسادا بسبب سوء الإدارة، محذرا الحكومة من أن سياستها المتعمدة في خلق الأزمات السياسية لن تصرف الأنظار عن فشلها، فيما اتهمها باستهداف المواطنين ومنهم جماهير قائمته.

وقال إن "العراق أصبح من أكثر البلدان فساداً بسبب سوء الإدارة"، مبيناً أن "هنالك دكتاتورية بلبوس الديمقراطية المشوه التي خلفتها القوى الأجنبية في العراق".

وحذر علاوي الحكومة العراقية من أن "سياستها المتعمدة في خلق الأزمات السياسية وتعميق النزاعات الطائفية السياسية بين أبناء الشعب الواحد لن تصرف الأنظار عن فشلها في جميع الميادين"، مشيراً إلى أن "الاختراقات لاتفاقية أربيل والدستور استمرت، فلا نظام داخليا لمجلس الوزراء ولا توازن وطني في مؤسسات الحكومة ولا تنفيذ لوثيقة الإصلاح السياسي ولم تحسم الوزارات الأمنية".

وأكد علاوي أن "الحكومة تستهدف المواطنين الأبرياء ومنهم جماهير العراقية ومكوناتها بالاعتقال والتعذيب والتهميش والإقصاء"، موضحاً أن "هناك استهدافاً يجري لرموز العراقية عن طريق التلويح أو إجراءات غير دستورية أو غير قانونية".

وتشهد العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة دون حل، كما وتدور خلافات بين الجانبين على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، كذلك بشأن تشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء اربيل، ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن تصريحات يطلقها رئيس الحكومة وأعضاء في كتلته تشكك بأهمية المجلس ودوره وعدم دستوريته، حتى وصل الأمر إلى حد أن قال المالكي أن لا مكان للمجلس في العراق.

ولا تزال العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي تشهد توترا يتفاقم مع مرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة دون حل، خصوصاً عقب إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان لسحب الثقة من نائبه والقيادي في القائمة العراقية أيضاً صالح المطلك، الأمر الذي دفع القائمة العراقية إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديم طلب إلى البرلمان بحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

وتدور الخلافات بين الطرفين منذ أشهر عدة على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، وتشكيل مجلس السياسات الاستراتيجية العليا، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء اربيل، ولم تتم المصادقة على قانونه.

وتتزامن هذه الأزمة مع الانسحاب الأميركي من البلاد الذي حذر الكثيرون من خطورته على البلاد، وسط الدعوات المتواصلة لعقد مؤتمر وطني عام للقوى السياسية لتقريب وجهات النظر وحل الخلافات.

يذكر أن رئيسي الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي قد اتفقا خلال اجتماع عقد في محافظة السليمانية، في ٢٧ كانون الأول ٢٠١١، على عقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع الحلول للأزمة، فيما رفض التحالف الوطني عقد المؤتمر في كردستان، مشدداً على ضرورة عقده ببغداد، ودعا إلى دعمه وإبعاد قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عن التسييس.

مجلس النواب .. (أرشيف)

الكردستاني: لا يمكننا التوسط بين واشنطن وطهران

□ بغداد / المدى

محمود عثمان

أكد النائب عن ائتلاف القوى الكردستانية محمود عثمان أن العراق ومع أنه يمتلك علاقات وطيدة مع طرفي النزاع إيران والولايات المتحدة الامريكية ، إلا أنه لايمكن أن يلعب دور الوسيط بين الجانبين .

ومع تزايد الضغط الدولي على إيران فان وقوع حرب خليج رابعة احتمالية تلوح في الأفق بسبب العديد من القضايا وابرزها مضيق هرمز.

ونقلت الوكالة الاخبارية للانباء عن عثمان قوله:كثيرا ما يصرح القادة الإيرانيون باتخاذ الأرض العراقية نوعا من المعالجة للمشاكل التي تقع بينهم وبين الولايات المتحدة كما حصل في الاونة الأخيرة، من انه لو قتل جندي أو ضابط إيراني فأنهم سيقتلون عشرة جنود على الأرض العراقية ولم يقولوا سنقتلهم في قطر أو السعودية وهذا ما جعل المشكلة اكبر بين البلدين، مشيراً أنه وعلى الرغم من علاقة العراق بالجارة ايران والولايات المتحدة الأميركية فأنه من غير الممكن ان يلعب العراق دورا كبيرا في الوساطة مابين الطرفين لكن من الممكن أن تكون دولة الصين أو روسيا هي بالمركز الاول للوساطة مابين إيران وامريكا.

تأتي مواقف عثمان بعد ان دعا وزير سابق للنفط ، الحكومة بان تتولى مبادرة تهدف الى نزع فتيل الازمة القائمة بين الغرب وايران على خلفية تهديد الاخيرة بإغلاق مضيق هرمز في حال تعرضت طهران لعقوبات اقتصادية تصل الى حظرصادراتها النفطية، فيما أكدت لجنة النفط والطاقة النيابية بأن طريق الحلول الدبلوماسية لايزال طويلاً.

وزير النفط الاسبق ابراهيم بحر العلوم في تصريح صحفي سابق قال إن "إغلاق ايران مضيق هرمز سيؤثر على الصادرات العراقية والدول الخليجية وصادرات ايران وبالتالي منظمة الاوبك ستتأثر تأثيرا سلبيا جراء ما قد يحصل في المضيق".

وأوضح بحر العلوم "في تصوري يمكن معالجة الموقف وخاصة العراق اليوم يتولى رئاسة منظمة أوبك لذا يجب أن يأخذ دوره بإقناع اعضاء المنظمة بعدم الاستجابة لأي حظر اوروبي على ايران، بمعنى ان اي دولة من دول الاوبك لا تعوض النفط الايراني لذا يصبح هناك توازن بجعل ايران امام مسؤولياتها بالتخلي عن تهديد غلق المضيق وفي الوقت نفسه ان تأخذ المنظمة دورا بإقناع الدول الاوروبية بعدم تعويض النفط الايراني".

وتابع "يجب ان يكون للعراق دور في الازمة الحالية... مبادرة العراق اليوم مهمة جدا وامامه مهام كبيرة ويمكن ان يلعب دورا في اقناع ايران ودول الاوبك".

وتبحث واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي إجراءات ضد طهران بعد أن أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا في تشرين الثاني الماضي، تضمن ما قالت انه دليل على أن طهران عملت على تصميم قنبلة نووية.

الفصيل محتفظاً بسلاحه: لم تنته مبررات الحرب

القوات الأمنية تدعو كتائب حزب الله إلى معركة حاسمة

□ بغداد / المدى

دعت وزارة الداخلية الفصائل التي لا تزال تمسك بالسلاح الى مواجهتها والكف عن اصدار البيانات عبر وسائل الاعلام، فيما ذكرت انها تعيش حالة حرب مع من وصفتهم بـ"المجاميع الارهابية" منذ سقط النظام السابق.

تأتي مواقف الوزارة متزامنة مع تأكيدات من أحد ابرز هذه المجاميع والتي حاربت القوات الامريكية في العراق انها لن تلقي سلاحها على الفور برغم رحيل هذه القوات.

وكيل وزارة الداخلية لشؤون الاسناد احمد الخفاجي قال في تصريح لـ(المدى) امس "ان الذي يدعي حمل السلاح عليه النزول الى الشارع وحينها سيجد القوة الضاربة لقواتنا، وان اي شخص يحاول العبث بالامن ويريد ارجاع العراق الى المربع الاول سيكون مصيره كسلفه من الجماعات الارهابية التي تم القضاء عليها".

وحول التهديدات التي تطلقها كتائب حزب الله تساءل الخفاجي "ما طبيعة هذه الجماعة؟"، مبينا "لم اجد لها اثرا في الشارع ولكني اسمع ببيانات تصدر عنها بين حين وآخر"، مشددا على انه"اذا كان لديها القدرة على تنفيذ اجندتها فلتنزل الى الشارع وتنضم الى ركب الجماعات المسلحة التي نحاربها منذ سنة ٢٠٠٣ وبطبيعة الحال سيحكم عليها بالموت لان القوات الامنية قادرة على القضاء على جميع الجماعات المسلحة".

كما ذكر "اذا كانت تريد العودة الى العملية السياسية (ان صح وجود هذه المجموعة) فنرحب بها ونحميها كما حدث مع باقي الفصائل التي تمتلك الان حزبا سياسيا ووسائل اعلام".

بالمقابل "اشار أبو مصطفى الخزعلي أحد قادة كتائب حزب الله الى غياب الاستقرار السياسي والغموض بشأن مهمة وحجم السفارة الامريكية في بغداد كمبررات للاستمرار في حالة الحرب.

وكان زعيم جماعة عصائب الحق وهو فصيل آخر عارض القوات الامريكية في العراق قد قال هذا الشهر ان الجماعة ستلقي السلاح بعد ما وصفه بالانتصار العراقي التاريخي على القوات الامريكية.

وكان قادة عسكريون أمريكيون قد ذكروا عصائب الحق وكتائب حزب الله بالاسم كقوى كبرى في ساحة المعركة بالعراق في السنوات الاخيرة وقالوا انهما تحصلان على تمويل وسلاح من ايران.

مجاميع مسلحة...(ارشيف)

وقال الخزعلي ان التحديات ما زالت قائمة ولم تتضح الحقيقة بعد بشأن عدد أفراد السفارة الامريكية.

وقال ان المخاطر ما زالت موجودة والعملية السياسية غير مستقرة.

ومع رحيل اخر القوات الامريكية في ١٨ ديسمبر كانون الاول نقلت البعثة الامريكية في العراق الى السفارة في بغداد وهي احدى أكبر السفارات الامريكية. ومن المتوقع أنها تضم نحو ١٦ ألف فرد بينهم الاف المتعاقدين الامنيين.

وكان الخزعلي يتحدث في احتفال نظمته مجموعته في البصرة المركز النفطي في جنوب العراق حيث احتفل مئات الانصار بما وصفوه بانتصار المقاومة العراقية. وقامت الشرطة العراقية بتأمين الاحتفال الذي حضره سياسيون وزعماء محليون.

وهتف الخزعلي أمام أنصاره قائلا "لا لأمريكا" وكان يرتدي سترة رمادية اللون وقميصا دون ربطة عنق على طريقة السياسيين الايرانيين.

وقال الخزعلي انه يهنئ الشعب العراقي العظيم بهذا النصر الكبير وقال ان القوات الامريكية هزمت ولم تنسحب.

ووصف مسؤولون امريكيون وعراقيون المجاميع بانها مسلحة ومدربة من قوى مثل ايران وأنها تهديدات مستمرة لاستقرار العراق في الوقت الذي تحاول فيه قواته الامنية التصدي وحدها لتفجيرات واغتيالات وهجمات أخرى يومية بعد انسحاب القوات الامريكية.

وقال الخزعلي ان من السابق لاوانه أن تفكر كتائب حزب الله في الانضمام الى العملية السياسية لكنه قال ان جماعته تدعم جهود الحكومة للحفاظ على السلام والاستقرار.

واضاف أن عراق اليوم في أيدي العراقيين وتديره حكومة منتخبة ولا عودة للضغوط من القوات الاجنبية والمؤامرات والقبور الجماعية والانقلابات.

وقال ان الفصيل لا تخطط للانضمام الى أي جماعة سياسية وتنتابها مخاوف بشأن الازمة السياسية الحالية التي بدأت بعد رحيل القوات الامريكية.

وقال الخزعلي انه ينبغي عمل الكثير من أجل مستقبل أفضل للعراق ولا تزال توجد بعض التحديات مضيفا أن جماعته ليس لديها فهم واضح لما يدور على الساحة السياسية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون